

محافظة المنيا = الديوان العام  
مشروع رصف وتحسين الطرق والوحدة  
الانتاجية للخلطة الاسفلتية بمحافظة المنيا

كراسة الشروط ومواصفات الفنية فى المناقصة العامة  
لعملية / توريد سن 1 ، سن 2 ناتج تكسير كسارات للعام المالى 2026/2025 - محافظة  
المنيا

وطبقا لكتاب المواصفات القياسية للهيئة العامة للطرق والكبارى لعام 1990م و قانون تنظيم  
التعاقدات التى تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم 182 لسنة 2018 وللوائح التنفيذية  
الصادرة بقرار وزير الماليه رقم 692 لسنة 2019 والقانون رقم 5 لسنة 2015 بشأن تفضيل  
المنتجات الصناعية المصرية ولوائحته التنفيذية وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى كراسة  
الشروط ومواصفات

العملية غير قابلة للتجزئة

ثمن الكراسة الشروط : 399 جنيهاً بالإضافة إلى ضريبة القيمة المضافة ورسم  
بمبلغ (5) جنيه طابع شهيد ورسم اضافى قيمة (5) جنيه لصالح صندوق قادرون  
باختلاف طبقاً للقانون رقم 200 لسنة 2020 والمعدل بالقانون رقم 157 لسنة 2022

التامين المؤقت : 110000 جنيها مصرى

جلسة فتح المظاريف الفنية : يوم الخميس الموافق 18 / 12 / 2025م .

مكان الانعقاد : بمقر مكتب السيد المستشار مفوض الدولة بديوان عام محافظة المنيا الساعة : العاشرة  
صباحاً

جلسة الاستفسارات بمقر مشروع رصف وتحسين الطرق والوحدة الانتاجية للخلطة الاسفلتية بمحافظة المنيا الخميس  
بتاريخ 11 / 12 / 2025 الساعة : العاشرة صباحاً

محتويات الكراسة : ( ) ورقة + الغلاف .

مدير المشروعات  
المالية  
مدير العقود والمشتريات  
مدير الشئون

المشرف على اعمال مشروع رصف وتحسين  
الطرق والوحدة  
الانتاجية للخلطة الاسفلتية بمحافظة المنيا  
م /

اسماء محمود

( 1 )

وسيلة واسلوب التواصل مع الجهة:

العنوان : بمقر مشروع رصف وتحسين الطرق والوحدة الانتاجية للخلطة الاسفلتية  
بمحافظة المنيا بشارع عبد العال الجارحي ( الجيش سابقاً ) بالمنيا  
تليفون : ت -0862323095 فاكس : 0862363323

بريد الكترونى : pavingandconstructionunit@gmail.com

اسماء المخولين للتعامل معهم :

- 1- مدير العقود والمشتريات : الاستاذ/ احمد سخي انور رقم تليفون : 01003764411
- 2- مدير المشروعات : مهندسة / مرتينا ملاك برسوم رقم تليفون : 01228336531
- 3- المشرف على المشروع: مهندسة / اسماء محمود رقم تليفون: 01016873770

(2)

## بطاقة تعارف

\*\*\*\*\*

اسم مقدم العطاء : .....

العنوان : .....

اسم المدير المسئول : .....

أرقام التليفونات : .....

السجل التجاري : ..... (يرفق صورة ضوئية)

بطاقة ضريبية مدونة آليا : الرقم ..... بتاريخ .....

ملف ضريبي : .....

مأمورية : .....

بطاقة التسجيل بضريبة القيمة المضافة : الرقم ..... بتاريخ .....

## شروط مقدم العطاء

كل عطاء مقدم من شركة يجب أن ترافقه صورة رسمية من عقد تأسيسها ومن قانونها النظامي وعند تقديم عطاء من منشأة تجارية لأكثر من شخص واحد فيجب أن ترافقه صورة رسمية من عقد المشاركة وفي كلتا الحالتين يجب أن ترافق الصور المقدمة ببيان بأسماء الأشخاص المصرح لهم بالتعاقد لحساب الشركة أو المنشأة ومدى هذا الحق ودور وأسماء المسئولين مباشرة عن تنفيذ شروط العقد وإمضاء الإيصالات وإعطاء المخالصات باسم الشركة أو المنشأة ونماذج من إمضاءاتهم على أن تكون هذه النماذج على ذات الصورة أو التوكيل وكل عطاء لا تقدم معه المستندات المذكورة أو تقدم معه مستندات غير كافية أو غير واضحة فللوحدة الحق في استبعاد العطاء .

ختم مقدم العطاء

توقيع مقدم العطاء

( 3 )

## إقرار مقدم العطاء

\*\*\*\*\*

أقر أنا الموقع أدناه المدير المسئول عن شركة :

بأنني اطّلت وفحصت جميع الشروط العامة والخاصة والمواصفات الفنية الموضحة تفصيلاً بمراسلة الشروط للمناقصة العامة المنعقدة يوم الخميس الموافق 18 / 12 / 2025م ، الخاصة بعملية / توريد سن 1 ، سن 2 ناتج تكسير كسارات للعام المالي 2025/2026م بمحافظة المنيا وتحققت من جميع تفصيلاتها ، و تأكدت تماما من شروطها وقدمت عطائي على هذا الأساس ،ومن ثم أتعهد بالتنفيذ ملتزماً بكافة القواعد وشروط الطرح والمواصفات الفنية ، وأحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم 182 لسنة 2018 واللائحة التنفيذية لقانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بقرار وزير المالية رقم 692 لسنة 2019 .

تحريراً في / /

خاتم الشركة أو التوكيل

توقيع مقدم العطاء

(4)

## شروط ومدة الارتباط

\*\*\*\*\*

تبقى العطاءات نافذة المفعول وغير جائز الرجوع فيها من وقت تصديرها بمعرفة مقدميها وذلك لمدة تسعين يوماً تبدأ من التاريخ المحدد لفتح المظاريف الفنية ويتم البت والاختار بالترسية قبل انتهاء مدة سريان العطاءات فإذا تعذر البت والاختار بالترسية قبل ذلك ، كان لمشروع رصف وتحسين الطرق والوحدة الانتاجية للخلطة الاسفلتية بمحافظة المنيا – بعد موافقة السلطة المختصة – مد مدة سريان العطاءات ومدة صلاحية التامين المؤقت لمدة مناسبة ، ويجب عليها اخطار مقدمى العطاءات كتابة بذلك ، على ان يتم ذلك كله قبل تاريخ انتهاء مدة سريان العطاءات بخمسة عشر يوماً على الاقل ، ويستبعد كل عطاء لم يقبل صاحبه مد مدة سريان عطائه كتابة ، ويرد اليه تامينة فور انتهاء مدة سريان العطاء "

- مع مراعاة التقدم بأصول المستندات للإطلاع عليها بمعرفة لجنة فتح المظاريف الفنية وذلك فى اليوم المحدد لفتح المظاريف الفنية .
- يتم التوقيع والختم من الشركة مقدمة العطاء على كل ورقة من الأوراق الخاصة بكتابة الشروط والمواصفات الفنية .

(5)

## تقديم العطاءات

\*\*\*\*\*

- تقدم العطاءات موقعة من اصحابها وعلى نموذج العطاء المدرج بكتابة الشروط والمواصفات ويجب ان يثبت على كل من مظروفى العطاء الفنى والمالى نوعه من الخارج ويوضع المظروفات داخل ظرف مغلق بطريقة محكمة ويوضح عليه اسم مشروع رصف وتحسين الطرق والوحدة الانتاجية للخلطة الاسفلتية بمحافظة المنيا وعنوان ادارة التعاقدات بها وما يفيد ان ما بداخله المظروف الفنى والمظروف المالى ويذكر اسم العملية ورقمها وتاريخ جلسة فتح المظاريف الفنية كما يذكر اسم صاحب العطاء ورقم تليفونه ويجب ان تقدم كراسة الشروط الأصلية المختومة بخاتم مشروع رصف وتحسين الطرق والوحدة الانتاجية للخلطة الاسفلتية بمحافظة المنيا الفولادى والمؤشر عليها برقم قسيمة تحصيل الثمن وتاريخها وعلى جدول الفئات المرفق داخل الكراسة .

- وترسل مستوفاة لكافة البيانات داخل مظروفين مغلقين أحدهما للعرض الفني والآخر للعرض المالي ويوضع المظروفين داخل مظروف مغلق بطريقة محكمة ومختوم بخاتم مقدم العطاء على العنوان التالي : -  
- السيد المهندس / المشرف على اعمال مشروع رصف وتحسين الطرق والوحدة الانتاجية للخلطة الاسفلتية بمحافظة المنيا - خلف مديرية الطرق والنقل شارع عبد العال الجارحي (الجيش سابقاً) .  
عطاء عملية / توريد سن 1 ، سن 2 ناتج تكسير كسارات بمحافظة المنيا للعام المالي 2026/2025 جلسة يوم الخميس الموافق 18 / 12 / 2025م

ويكون إرسال العطاءات بإحدى الطرق الآتية :-

- تسلّم العطاءات لإدارة التعاقدات بالوحدة قبل التاريخ أو الموعد المحدد لفتح المظاريف الفنية اما باليد او عن طريق البريد السريع من خلال الهيئة القومية للبريد
- وعلى صاحب العطاء عدم شطب اى بند من بنود العطاء او من المواصفات الفنية او اجراء تعديل فيه مهما كان نوعه بعد تسليمه واذا رغب فى ابداء ايه ملاحظات خاصة بالنواحي الفنية فيثبتها فى كتاب مستقل ويسلمها لإدارة التعاقدات قبل الموعد المحدد لفتح المظاريف الفنية ويبقى العطاء نافذ المفعول وغير جانز الرجوع فيه من وقت تسليمه بغض النظر عن ميعاد استلامه بمعرفة الجهة الادارية وحتى نهاية المدة المحددة لسريان العطاءات
- ويجوز تقديم العطاء من صاحبه او من يفوضه شريطة تقديم التفويض الدال على ذلك
- وفي حالة تقديم العطاء من صاحبه أو من يفوضه شريطة تقديم التفويض الدال على ذلك أو وكيله، فيتعين على إدارة التعاقدات التوقيع على إيصال يفيد الاستلام يحدد به موعد وتاريخ استلام العطاءات، وفي حالة استلام إدارة التعاقدات العطاءات عن طريق البريد السريع من خلال الهيئة القومية للبريد، فيجب على موظف الإدارة التوقيع على إيصال الهيئة بالاستلام والاحتفاظ بصورة منه إعمالاً لحكم المادة 45 من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم التعاقدات المشار إليه

## ( 6 ) التأمين المؤقت

يلتزم صاحب كل عطاء بسداد تأمين مؤقت مقداره ( 110000 ) فقط مائه وعشره الاف جنيها لا غير يسدد بأحد الصور المحددة بالمادة (31) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم 182 لسنة 2018 ، ويجب أن يكون التأمين صالح لمدة ثلاثين يوما بعد تاريخ انتهاء مدة صلاحية سريان العطاء أو تاريخ انتهاء مدة مد صلاحيته" يؤدي التأمين المؤقت بأي من الوسائل التي يصدر بتحديددها قرار من وزير المالية، ومنها وسائل الدفع الإلكتروني من خلال منظومة الدفع والتحويل الإلكتروني أو بأية صورة من الصورتين الآتيتين:

1- بموجب خطاب ضمان مصدرا من أحد المصارف المحلية المعتمدة وألا يقترن بأي قيد أو شرط وأن يقر فيه المصرف بأن يدفع تحت أمر الجهة الإدارية مبلغا يوازي التأمين المطلوب.

2 يجوز لصاحب العطاء طلب سداد التأمين المؤقت ، أو جزء منه خصمًا من مستحقاته عن عمليات أخرى في الجهة الإدارية ذاتها أو غيرها من الجهات الإدارية التي تسري عليها أحكام القانون ، متى كانت صالحة للصرف في تاريخ جلسة فتح المظاريف الفنية ، علي أن يرفق صاحب العطاء بالطلب مستندًا معتمدًا ومختومًا من الإدارة المختصة بالجهة الإدارية المستحق لديها مبالغ له ، يكون موجهًا للجهة الإدارية المقدم إليها العطاء ، وبخصوص عملية بذاتها ، يتضمن قبول تلك الجهة خصم مبلغ التأمين المؤقت أو جزء منه من المبالغ المستحقة لديها ، وتعهدتها بحجزه تحت حساب التأمين المؤقت المطلوب ، إلي حين تقديم صاحب العطاء مستندًا معتمدًا ومختومًا من الإدارة المختصة بالجهة الإدارية المقدم إليها العطاء بالموافقة علي الصرف ، أو طلب هذه الجهة إتاحة ذلك المبلغ لها .  
- كما يجوز بموافقة السلطة المختصة وبناء على طلب صاحب العطاء استبدال التأمين المؤقت المسدد منه بأحد صور السداد الأخرى المنصوص عليها بهذه المادة بشرط ألا تنقطع مدة سريان التأمين وعدم الإخلال بمسئوليته طبقا للغرض المقدم عنه التأمين.  
ويتم رد التأمين المؤقت في الحالات المنصوص عليها بالقانون وهذه اللائحة بذات الوسيلة التي تم أدائه بها.

- أداء التأمين المؤقت ورده

يجب أن يؤدي مع كل عطاء تأمين مؤقت لضمان جديته، ويستبعد كل مقدم عطاء أو متزايد لم يسدد مبلغ التأمين المحدد .  
وإذا انسحب مقدم العطاء من العملية قبل الميعاد المحدد لجلسة فتح المظاريف الفنية يصبح التأمين المؤقت المؤدى حقا للجهة الإدارية دون حاجة إلى إنذار أو الالتجاء إلى القضاء أو اتخاذ أي إجراءات أو إقامة الدليل على حصول ضرر، أو استئذانه من أي مبالغ مستحقة أو تستحق لديها أو لدى أي جهة إدارية أخرى لصاحب العطاء المذكور .

ويجب رد التأمين المؤقت إلى أصحاب العطاءات غير المقبولة فنيا دون توقف على طلب منهم، وذلك فور انتهاء جميع إجراءات مرحلة البت الفني، ويجب رد التأمين المؤقت إلى المتزايدين الذين لم ترس عليهم المزايدة فورا دون توقف على طلب منهم .  
وفي جميع حالات التأخير في رد التأمين المؤقت من الجهة الإدارية، تلتزم الجهة الإدارية بأن تؤدي لمقدمه قيمة المظاريف البنكية لتجديد خطاب الضمان، وتكلفة التمويل أو الفائدة المستحقة عن فترة التأخير في الرد وفقا لسعر الائتمان والخصم المعلن من البنك المركزي، ويحال المتسبب للتحقيق مع تحميله بقيمة ذلك.

ويتم رد التأمين المؤقت في الحالات المنصوص عليها بالقانون وهذه اللائحة بذات الوسيلة التي تم أدائه بها.

## ( 7 )

### الشروط العامة

\*\*\*\*\*

1- تسلم العطاءات قبل الساعة العاشرة صباحاً يوم الخميس الموافق 18 / 12 / 2025م وإى عطاء يرد بعد هذا التاريخ يدرج فى كشف العطاءات المتأخرة ويسرى فى شأنه الحكم الوارد بالمادة 63 من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة المشار إليها " التعامل مع العطاء المتأخر " أي عطاء يرد بعد موعد فتح المظاريف الفنية المحدد بكراسة الشروط والمواصفات يجب تقديمه فور وروده إلى رئيس لجنة فتح المظاريف للتأشير عليه بساعة وتاريخ وروده دون فتحه ثم يدرج في كشف العطاءات المتأخرة، ويتم ترقيمه على هيئة كسر اعتيادي بسطه رقم العطاء ومقامه عدد العطاءات المتأخرة.  
وتستبعد لجنة البت العطاءات المتأخرة ويتم ردها إلى أصحابها بمعرفة إدارة التعاقدات خلال مدة لا تجاوز يومين من قرار اللجنة."

- 2- أى اشتراطات من شأنها المساس بالأسعار يتم تقييمها ماليا وإضافتها إلى جملة العطاء وذلك لتحديد الأولوية قبل البت فى العطاءات يلزم أن يوضع سعر الوحدة كتابية .
- 3 - أى شروط يضعها مقدم العطاء تخالف القانون وكراسة الشروط وشروط قائمة الأثمان لن يلتفت إليها .
- 4 - على مقدم العطاء أن يوضح عنوان الشركة ويتحمل تبعات إرسال المكاتبات إليه على هذا العنوان وفى حالة تغيير العنوان يجب عليه إخطار الوحدة خلال 24 ساعة من تاريخ التغيير
- 5- تقدم العطاءات موقعة من اصحابها وعلى نموذج العطاء المدرج بكراسة الشروط والمواصفات ويجب ان يثبت على كل من مظروفى العطاء الفنى والمالى نوعه من الخارج ويوضع المظروفات داخل ظرف مغلق بطريقة محكمة ويوضح عليه اسم مشروع رصف وتحسين الطرق والوحدة الانتاجية للخلطة الاسفلتية بمحافضة المنيا وعنوان ادارة التعاقدات بها وما يفيد ان ما بداخله المظروف الفنى والمظروف المالى ويذكر اسم العملية ورقمها وتاريخ جلسة فتح المظاريف الفنية كما يذكر اسم صاحب العطاء ورقم تليفونه وتسلم العطاءات لادارة التعاقدات بالوحدة قبل التاريخ او الموعد المحدد لفتح المظاريف الفنية اما باليد او عن طريق البريد السريع من خلال الهيئةومية للبريد
- وعلى صاحب العطاء عدم شطب اى بند من بنود العطاء او من المواصفات الفنية او اجراء تعديل فيه مهما كان نوعه بعد تسليمه واذا رغب فى ابداء ايه ملاحظات خاصة بالنواحي الفنية فيثبتها فى كتاب مستقل ويسلمها لادارة التعاقدات قبل الموعد المحدد لفتح المظاريف الفنية ويبقى العطاء نافذ المفعول وغير جائز الرجوع فيه من وقت تسليمه بغض النظر عن ميعاد استلامه بمعرفة الجهة الادارية وحتى نهاية المدة المحددة لسريان العطاءات
- ويجوز تقديم العطاء من صاحبه او من يفوضه شريطه تقديم التفويض الدال على ذلك
- ويجب ان يحتوى المظروف الفنى على الاتى :
- 1 - ما يفيد شراء كراسة الشروط والمواصفات
- 2 - ما يفيد سداد التامين المؤقت المطلوب

- 3 - السجل التجارى .
- 4 - بطاقة الاتحاد المصرى لمقاوى التشييد والبناء سارية .
- 5- بيانات عن اسماء ووظائف وخبرات الكوادر التى سيسند اليها التنفيذ والاشراف على تنفيذ العملية
- 6- طريقة التنفيذ والبرنامج الزمنى له ومدته
- 7-المستندات الدالة على سابقة الاعمال لذات موضوع التعاقد ومحدد بها بدء الاعمال وموعد النهو وهل هناك غرامات تاخير من عدمه
- 8- البطاقة الضريبية سارية ، اخر اقرار ضريبي
- 9- ما يفيد التسجيل لدى مصلحة الضرائب بشأن ضريبة القيمة المضافة
- 10- ما يفيد التسجيل بمنظومة الفاتورة الالكترونية
- 11- ما يفيد تسجيل مقدم العطاء بياناته على بوابة التعاقدات العامة
- 12- خطاب يتضمن رقم الحساب البنكى الخاص بمقدم العطاء
- 13- تعقد بالا تقل نسبة المكون الصناعى المصرى عن (40%)
- 14- اقرار بالالتزام بالتامين على العمالة
- 15- اقرار بالالتزام بما جاء بكراسة الشروط والمواصفات ومحتوياتها
- 16- بيان مصادر ونوع المواد والمهمات والاجهزة التى تستخدم فى التنفيذ .
- 6- ويجب ان يحتوى المظروف المالى على الاتى :
  - 1- قوائم الاسعار ( معدة على النموذج الوارد بكراسة الشروط والمواصفات ) وجداول الفئات وكمياتها على ان يراعى مقدم العطاء عند اعداده لها ما نصت عليه المادة 53 من اللائحة التنفيذية فى هذا الشأن
  - 2- اسلوب السداد واى عنصر من العناصر التى تؤثر فى القيمة المالية للعرض "
  - 7- على مقدمى العطاءات أن يضعوا الأثمان طبقاً للعملة المصرية وتكتب الأثمان بمادة حبر ولا يجوز كشطها أو تغييرها
  - 8- وعلى صاحب العطاء الفائز ان يودى التامين النهائى خلال عشرة أيام عمل تبدأ من اليوم التالى لاختطارة بقبول عطائه بنسبة (5%) من قيمة العقد ، ويسدد باحدى الصور المحددة بالمادة (82) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم التعاقدات التى تبرمها الجهات العامة المشار إليها " ويتم الاحتفاظ بالتأمين النهائى حتى تمام مدة ضمان العملية ومقدارها سنة والاستلام النهائى ويرد كاملا او ما تبقى منه فور انتهاء مدة الضمان واذا لم يود صاحب العطاء الفائز التامين النهائى خلال المدة المحددة ، جاز للجهة الادارية الغاء العقد او تنفيذه بواسطة أحد مقدمى العطاءات التالية لعطانة بحسب ترتيب اولوياتها .
- وفى جميع حالات عدم سداد التامين النهائى يصبح التامين المؤقت حقا للجهة الادارية كما يكون لها ان تخصم قيمة كل خسارة تلحق بها اذا تبين ان صاحب العطاء هو المتسبب فيها ، وذلك من ايه مبالغ مستحقة او تستحق لديها ، وفى حالة عدم كفايتها تلجأ الى خصمها من مستحقاته لدى اى جهة ادارية اخرى ايا كان سبب الاستحقاق وذلك كله مع عدم الاخلال بحقها فى الرجوع عليه قضائيا بما لم تتمكن من استيفائه من حقوق بالطريق الادارى .
- ويتم سداده باية وسيلة من وسائل الدفع الالكترونى من خلال منظومة الدفع والتحويل الالكترونى او باية صورة من الصوتين الاتيتين :

## (9)

- 1- بموجب خطاب ضمان صادر من احد المصارف المحلية المعتمدة والا يقترن باى قيد او شرط وان يقر المصرف بان يدفع تحت امر الجهة الادارية (مشروع رصف وتحسين الطرق والوحدة الانتاجية للخلطة الاسفلتية بمحافظة المنيا) مبلغا يوازى التامين المطلوب
- 2- يجوز لصاحب العطاء الفائز طلب اداء التامين النهائى او جزء منه خصما من مستحقاته عن عمليات اخرى فى وحدة الرصف والانشاءات بالمنيا او غيرها من الجهات الادارية التى تسرى عليها احكام القانون متى كانت صالحة للصراف فى التاريخ المحدد للاداء على ان يرفق صاحب العطاء بالطلب مستندا معتمدا ومختوما من الادارة المختصة بالجهة الادارية المستحق لديها مبالغ له يكون موجهها لمشروع رصف وتحسين الطرق والوحدة الانتاجية

للخطة الاسفلتية بمحافظة المنيا المقدم اليها العطاء بخصوص العملية بذاتها يتضمن قبول تلك الجهة خصم مبلغ التامين النهائى او جزء منه من المبالغ المستحقة لديها وتعهدا بحجزه تحت حساب التامين النهائى المطلوب الى حين تقديم صاحب العطاء مستندا معتمدا ومختوما من الادارة المختصة بالجهة الادارية المقدم اليها العطاء بالموافقة على الصرف او طلب هذه الجهة اتاحة ذلك المبلغ لها

- كما يجوز بموافقة السلطة المختصة وبناء على طلب صاحب العطاء استبدال التامين النهائى المسدد منه باحدى صور السداد الاخرى المنصوص عليها بهذه المادة بشرط الا تنقطع مدة سريان التامين وعدم الاخلال بمسئوليته طبقا للغرض المقدم عنه التامين
- ويكون التامين النهائى ضامنا لتنفيذ العقد ويرد منه فور انتهاء مدة الضمان المحدد بالعقد بغير طلب خلال عشرة ايام عمل ما لم يعدل مدة التعاقد والا التزمت الجهة الادارية بان تودى للمتعاقد قيمة المصاريف البنكية لتجديد خطاب الضمان وتكلفة التمويل او الفائدة المستحقة عن فترة التأخير فى الرد وفقا لسعر الائتمان والخصم المعلن من البنك المركزى
- وفى جميع حالات عدم سداد التامين النهائى يكون التامين المؤقت من حق الجهة الادارية
- ويتم رد التامين النهائى فى الحالات المنصوص عليها بقانون تنظيم التعاقدات التى تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم 182 لسنة 2018 ولائحته التنفيذية بالوسيلة ذاتها التى تم ادائه بها .
- 9- تخضع هذه المناقصة لأحكام قانون تنظيم التعاقدات التى تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم 182 لسنة 2018 وللائحته التنفيذية الصادرة بقرا وزير المالية رقم 692 لسنة 2018 والقانون رقم 5 لسنة 2015 بشأن تفضيل المنتجات المصرية فى العقود الحكومية ولائحته التنفيذية وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى كراسة الشروط والمواصفات التى يجوز تعديلها حتى الموعد المحدد لفتح المظاريف الفنية وبمراعاة الاجراءات الواردة بالمادة 19 من قانون تنظيم التعاقدات التى تبرمها الجهات العامة سالف البيان .

## (10)

### 10- مدة العملية ( ثلاثة اشهر ) .

- تعديل حجم التعاقد : يحق للوحدة طبقا للمادة 46 من قانون تنظيم التعاقدات " إذا طرأ من المستجدات بعد إبرام العقد ما يوجب تعديل حجم التعاقد يكون للجهة الإدارية أن تعدل عقودها بالزيادة أو النقص وبما لا يجاوز (25%) من كمية كل بند ، ويتعين لتعديل العقد الحصول على موافقة السلطة المختصة أو مجلس الوزراء بحسب الأحوال، ووجود الاعتماد المالى اللازم، وأن يصدر التعديل خلال فترة سريان العقد، وألا يؤثر ذلك على أولوية المتعاقد فى ترتيب عطائه، وأن تعدل مدة العقد الأصلي إذا تطلب الأمر ذلك بالقدر الذى يتناسب وحجم الزيادة أو النقص.
- 14- تقدم العطاءات موقعة من أصحابها على كراسة الشروط الأصلية المختومة بخاتم الوحدة والمؤشر عليه برقم قسيمة تحصيل الثمن وتاريخها وعلى جدول الفئات المرفق داخل الكراسة وترسل العطاءات مستوفاة لكافة البيانات داخل مظروفين مرفقين بخاتم الشركة بالنسبة للشركات وموقعة من المتعاقد بالنسبة للمتعاقدين أحدهما للعرض الفنى والآخر للعرض المالى ويضع المظروفين داخل مظروف مغلق بطريقة محكمة وذلك على النحو التالى : -
- السيد المهندس / المشرف على اعمال مشروع رصف وتحسين الطرق والوحدة الانتاجية للخطة الاسفلتية بمحافظة المنيا
- 15- تكتب الأسعار بالعملة المصرية رقماً وحروفاً ولا يجوز الكشط أو المحو فى جدول الفئات وكل تصحيح فى الأسعار أو غيرها إعادة كتابته رقماً وحروفاً مع التوقيع أمام كل تعديل .
- 16- يحظر على مقدمي العطاءات التقدم بالذات أو بالشراكة مع الغير بأكثر من عطاء لعملية واحدة . ما لم يكن المتقدم شريكا مع الغير بحصة لا تسمح له بالتأثير فى اتخاذ قرار ذي صلة بالعطاء ... الخ طبقا للمادة 33 بقانون

تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم 182 لسنة 2018 وللائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم 692 لسنة 2019

17- يجب على صاحب العطاء تقديم ما يفيد أن لديه إمكانيات والقدرة على تنفيذ كافة الالتزامات الواردة بكراسة الشروط والمواصفات بما في ذلك تلبية كافة الاشتراطات مزاولة النشاط موضوع التعاقد وعنوانه الدائم ويعتبر إعلامه صحيحا متى تمت مخاطبته عليه العملية محل الطرح ..... الخ طبقا للمادة 33 من اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم 692 لسنة 2019

#### (11) -

18- يتم تقييم العطاءات طبقا لأحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر ب قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم 182 لسنة 2018 وللائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم 692 لسنة 2019

- يتم تسوية الخلافات والمنازعات طبقا للمادة 91 من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم 182 لسنة 2018 وللائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم 692 لسنة 2019

- يلتزم الراسى عليه المناقصة بتنفيذ الاعمال محل التعاقد طبقا للميعاد المحدد بالعقد ، وبالكيفية المتفق عليها واذا تاخر فى التنفيذ عن هذا الميعاد يحصل منه مقابل تاخير بالنسب والحدود المبينة بالمادة (48) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة ، والمادة (98) من لائحته التنفيذية المشار اليهما

- يتم فسخ العقد او تنفيذه على حساب المتعاقد فى الاحوال وطبقا للشروط والاحكام الواردة بالمادتين (50 ، 51) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة والمادتين (100 ، 101) من لائحته التنفيذية سالفى الذكر مع اعتبار التامين النهائى المسدد حقا لها دون اخلال بحق الجهة الادارية فى الرجوع عليه باى خسارة تكون قد لحقتها .

- يشترط تطبيق افضلية المنتج المحلى عن توريدات مستوفيه لنسبة المكون الصناعى المصرى

- الفئات المحظور عليها التقدم بعطاءات طبقا للمادة 26 : " مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم 106 لسنة 2013 فى شأن حظر تعارض مصالح المسئولين فى الدولة، وكذا القواعد الحاكمة للسلوك الوظيفى والمهنى، يحظر على الموظفين والعاملين بالجهات الخاضعة لأحكام هذا القانون التقدم بالذات أو بالواسطة بعطاءات أو عروض لتلك الجهات، ولا يجوز شراء أصناف منهم أو تكليفهم بأعمال .

- كما يحظر على الموظفين والعاملين بالجهات المشار إليها فى الفقرة الأولى من هذه المادة، الدخول بالذات أو بالواسطة فى المزايدات بأنواعها إلا إذا كانت الأصناف المشتراة لاستعمالهم الخاص، وكانت مطروحة للبيع عن طريق جهات إدارية أخرى غير جهة عملهم ولا تخضع لإشراف هذه الجهة"

- تجرى الإختبارات اللازمة لتحليل العينات المطلوبة فى العملية بأى جهة حكومية معتمدة ويتحمل المقاول جميع ما يلزم لنقل وتوصيل العينات وتكاليف إجراء التحاليل مع مندوب من جهاز الإشراف .

- للوحدة الحق فى تحديد الكميات ومكان توريد سن 1 ، سن 2 سواء فى الخلاطة الإسفلتية بالمنطقة الصناعية بالمنيا أو الخلاطة الإسفلتية بالبهنسا بنى مزار

- يجب على صاحب العطاء تقديم عينه من سن 1 ، سن 2 التي سيقوم بتوريدها للوحدة مع المظروف الفني وسوف يتم عمل اختبارات بأى جهة حكومية معتمدة بمعرفة الوحدة ويتحمل المقاول جميع ما يلزم لنقل وتوصيل العينة ورسوم العينات
- للوحدة الحق فى اخذ عينات عشوائية من السن المورد من قبل المقاول سن 1 ، سن 2 وعمل الاختبارات اللازمة بأى جهة حكومية معتمدة ويتحمل المقاول جميع ما يلزم لنقل وتوصيل العينة ومصاريف العينات ويتحمل المقاول المسؤولية القانونية حال مخالفة العينة العشوائية عن العينة التي تم قبولها من قبل بالمظروف الفني
- تم نشر صورة كاملة ومطابقة من كراسة الشروط والمواصفات على بوابة التعاقدات العامة

## الاشتراطات الخاصة

1- العملية غير قابلة للتجزئة .

2- كل عطاء أو ملحق يرد بعد الساعة ( العاشرة صباحاً ) وهو الميعاد المحدد لفتح المظاريف لا يلتفت إليه

3- يتم تقديم برنامج زمني لتنفيذ العملية في حالة رسو العطاء .

4- في حالة توقف المتعاقد عن العمل لمدة خمسة عشر يوماً بدون عذر أو سبب خارج عن إرادته يحق لجهة الإدارة أن تقوم بسحب العمل منه وتنفيذ باقى الأعمال على حسابه مهما بلغت التكاليف .

5- كل عطاء مقترن بإشترطات تخالف شروط المناقصة لا يلتفت إليه .

7- إذا طرأ بعد إبرام العقد ما يوجب تعديل حجم التعاقد يكون للوحدة الحق في ان تعدل العقد بالزيادة أو أو النقص وبما لا يجاوز (15%) من قيمة كل بند بذات الشروط والمواصفات والاسعار ، وذلك وفقاً للضوابط المنصوص عليها في المادة (46) من قانون رقم 182 لسنة 2018 وللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم 692 لسنة 2019 .

8- يلتزم المتعاقد بعمل جميع الاختبارات والتحاليل المعملية اللازمة طبقاً لتعليمات جهاز الاشراف بمعامل أى جهة حكومية معتمدة يراها جهاز الإشراف بمعرفة المقاول وعلى حساب المقاول وتسليم بحضور مندوب جهاز الإشراف .

9- سيتم إستبعاد أى عطاء مقترن بأى تحفظات أياً كانت هذه التحفظات .

10- اذا تاخر المتعاقد فى تنفيذ العقد عن الميعاد المحدد له بالجدول الزمنى او مدة التنفيذ المحدد بالعقد جاز للجهة الادارية لدواعى المصلحة العامة اعطاؤه مهلة لاتمام التنفيذ دون تحصيل مقابل للتأخير منه اذا كان التأخير راجعاً لسبب خارج عن إرادته وفى حالة عدم الالتزام بالتنفيذ لسبب راجع للمتعاقد يحصل مقابل للتأخير من بداية المهلة دون حاجة الى تنبيه او انذار او اتخاذ أى اجراء اخر وتحدد تلك النسب وفقاً لنص المادة 98 من اللائحة التنفيذية المشار اليها وبحسب مقابل التأخير من قيمة الجزاء المتأخر فقط اذا رات الجهة الادارية ان الجزء المتأخر لا يمنع الانتفاع بما تم توريده او تنفيذه بشكل مباشر او غير مباشر على الوجه الاكمل فى المواعيد المحددة اما اذا رات ان الجزء المتأخر يمنع الانتفاع بما تم توريده او تنفيذه فيكون حساب مقابل التأخير من القيمة الاجمالية للعقد ولا يخل تحصيل مقابل التأخير بحق الجهة الادارية فى الرجوع على المتعاقد بكامل التعويض المستحق عما اصابها من اضرار بسبب التأخير

11- تتم المحاسبة من خلال الكميات الموردة والإستلام حسب مكعب صندوق السيارات ويصرف ثمن الاصناف الموردة بالجنيه المصرى ، وتصرف من مقر الجهة الادارية فى اقرب وقت ممكن ، وبما لا يجاوز ثلاثين يوماً تحسب من تاريخ الفحص والقبول والاعتماد بما يفيد مطابقة الاصناف الموردة للمواصفات المتعاقد على اساسها

12- يتم التوريد فى مواعيد العمل الرسمية .

13- يوضح عما إذا كان السعر شاملاً لضريبة القيمة المضافة من عدمه وفى حالة عدم ذكر لضريبة القيمة المضافة من قبل مقدم العطاء يعتبر السعر المقدم منه شامل لضريبة القيمة المضافة

14- يلتزم المتعاقد بتنفيذ الأعمال طبقاً لاحتياجات الوحدة وحسب تعليمات جهاز الإشراف على أن يتم التنفيذ باجمالى قيمة العقد وذلك طبقاً لجميع أحكام قانون تنظيم التعاقدات التى تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم 182 لسنة 2018 وللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم 692 لسنة 2019 ويتم ذلك دون أدنى اعتراض من المقاول

3- تستبعد العطاءات غير المطابقة للشروط والمواصفات طبقاً لاحكام قانون تنظيم التعاقدات التى تبرمها الجهات العامة وللائحة المشار اليهما والشروط والمواصفات والمتطلبات المحددة بكرة الشروط والمواصفات .

19- يقر صاحب العطاء بأن العنوان المبين بالوراق الرسمية المقدمة منه هو العنوان الذى سيتم مراسلته عليه وان جميع المكاتبات والمراسلات والإعلانات والإخطارات التى توجه أو ترسل أو تعلن أو تخطر عليه تكون صحيحة ونافاذة ومنتجة بكافة أثارها القانونية وفى حالة تغيير احد الطرفين بعنوانه يتعين عليه إخطار الطرف

الأخر بالعنوان الجديد بخطاب مسجل موسى عليه بعلم الوصول وألا اعتبرت كافة المكاتبات والمراسلات والإعلانات على العنوان المذكور صحيحة ونافاذة ومنتجة بكافة أثارها القانونية ويلتزم بان تكون جميع مكاتباته ومراسلاته واعلاناته مكتوبة باللغة العربية وان يسلمها الى ادارة التعاقدات بالجهة الادارية اما باليد او عن طريق البريد السريع من خلال الهيئة القومية للبريد او بالفاكس )

20- تختص محاكم مجلس الدولة فى الفصل فى اى نزاع ينشأ بسبب العقد او تفسيره

24- شروط فسخ التعاقد : المادة 50 من القانون " يجب فسخ العقد فى الحالات الآتية :

1- إذا تبين أن المتعاقد استعمل بنفسه أو بواسطة غيره الغش أو التلاعب فى تعامله مع الجهة الإدارية المتعاقدة أو فى حصوله على العقد .

2- إذا تبين وجود تواطؤ أو ممارسات احتيالية أو فساد أو احتكار .

3- إذا أفسس المتعاقد أو أعسر .

ويتم الفسخ فى الأحوال المشار إليها تلقائياً، ويشطب اسم المتعاقد فى الحالتين المنصوص عليهما فى البندين (1)، (2) من سجل المتعاملين بعد أخذ رأى إدارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة، وتخطر الهيئة العامة للخدمات الحكومية بذلك لنشر قرار الشطب بطريق النشرات المصلحية وعلى بوابة التعاقدات العامة .

ويعاد قيد المتعاقد الذى شطب اسمه فى سجل المتعاملين بناء على طلبه إذا انتفى سبب الشطب بصدور قرار من النيابة العامة بالأوجه لإقامة الدعوى الجنائية ضده أو بحفظها إدارياً أو بصدور حكم نهائى ببراءته مما نسب إليه، على أن تخطر الهيئة العامة للخدمات الحكومية بقرار إعادة القيد لنشره بطريق النشرات المصلحية وعلى بوابة التعاقدات العامة.

25- التنفيذ على الحساب : الفسخ الجوازي للعقد أو التنفيذ على الحساب طبقاً لحكم المادة 51 من القانون " يجوز للجهة الإدارية فسخ العقد أو تنفيذه على حساب المتعاقد، إذا أخل بأى شرط جوهرى من شروطه .

ويكون الفسخ أو التنفيذ على حساب المتعاقد بقرار مسبب من السلطة المختصة، يخطر به المتعاقد بكتاب يرسل بخدمة البريد السريع عن طريق الهيئة القومية للبريد، مع تعريضه فى الوقت ذاته بالبريد الإلكتروني أو الفاكس بحسب الأحوال على عنوانه المبين فى العقد .

ولا يجوز للجهة الإدارية الجمع بين كل من الإجراءين المنصوص عليهما فى الفقرة السابقة لأى سبب .

وفى جميع حالات الفسخ أو التنفيذ على حساب المتعاقد يكون التأمين النهائى من حق الجهة الإدارية، كما يكون لها أن تخصم ما تستحقه من مقابل التأخير وقيمة كل خسارة تلحق بها من أى مبالغ مستحقة أو تستحق للمتعاقد لديها، وفى حالة عدم كفايتها تلجأ إلى خصمها من مستحقاته لدى أى جهة إدارية أخرى أياً كان سبب الاستحقاق، دون حاجة إلى اتخاذ أى إجراءات قضائية، وذلك كله مع عدم الإخلال بحقوقها فى الرجوع عليه قضائياً بما لم تتمكن من استيفائه من حقوق الطريق الإدارى.

26- للسلطة المختصة الحق فى الغاء المناقصة فى الأحوال وبالشروط التى حددها فى المادة 37 من القانون رقم 182 لسنة 2018 " تلغى المناقصة أو الممارسة بجميع أنواعها قبل البت فيها بقرار مسبب من السلطة المختصة إذا استغنى عنها نهائياً، أو اقتضت المصلحة العامة ذلك، أو فى حالة المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة (12) من القانون رقم 5 لسنة 2015 المشار إليه .

ويكون الإلغاء بقرار مسبب من السلطة المختصة سواء من تلقاء ذاتها أو بناء على توصية لجنة البت أو الممارسة إذا تبين وجود تواطؤ بين مقدمى العطاءات أو ممارسات احتيالية أو فساد أو احتكار، أو إذا تبين وجود نقص أو خطأ فى كراسة الشروط والمواصفات .

ويجوز الإلغاء فى أى من الحالات الآتية :

( 15 )

1- إذا لم يقدم سوى عطاء وحيد، أو لم يبق بعد العطاءات المستبعدة إلا عطاء واحد ما لم تكن حاجة العمل لا تسمح بإعادة الطرح، ولا توجد فائدة ترجى من إعادة الطرح وبشرط أن يكون العطاء مطابقاً للشروط ومناسباً للقيمة التقديرية .

2- إذا اقترنت العطاءات كلها أو أغلبها بتحفظات .

3- إذا كانت قيمة العطاء الأقل تجاوز القيمة التقديرية، ما لم تبين دراسة لجنة البت أو لجنة الممارسة عدم جدوى إعادة الطرح والآثار المترتبة عليه .

ويكون الإلغاء في الحالات المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من هذه المادة بقرار من السلطة المختصة بناء على توصية لجنة البت أو لجنة الممارسة، ويجب أن يشتمل القرار على الأسباب التي بني عليها، ويخطر مقدمو العطاءات بذلك بكتاب يرسل بخدمة البريد السريع عن طريق الهيئة القومية للبريد، مع تعزيده في ذات الوقت بالبريد الإلكتروني أو الفاكس، بحسب الأحوال .

وفي جميع حالات الإلغاء، يجب رد ثمن كراسة الشروط والمواصفات والتأمين المؤقت إلى أصحاب العطاءات عدا مقدمي العطاءات الذين تبين وجود تواطؤ بينهم أو ممارسات احتيالية أو فساد أو احتكار.

ويجب على الجهة الإدارية حال مخالفة الحظر المنصوص عليه في الفقرة الأولى من هذه المادة استبعاد العطاءات المخالفة، وأيلولة التأمين المؤقت إلى الجهة الإدارية، أو فسخ العقد أو التنفيذ على الحساب، وأيلولة التأمين النهائي، وتحميل المتعاقد بأي خسارة تلحق بها إذا تبين لها مخالفة الحظر بعد التعاقد .

كما يجب على الجهات الإدارية إخطار جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية بأي مخالفة لأحكام هذا القانون وتكون ذات صلة بأحكام قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية الصادر بالقانون رقم 3 لسنة 2005

28-متوفر للعملية اعتماد مالي

يحق لمقدم العطاء تقديم شكواه كتابيا لإدارة التعاقدات بخصوص أي إجراء من إجراءات التعاقد مع إخطار مكتب شكاوى التعاقدات العمومية بصورة واضحة في ذات التوقيت وفقا للقواعد والاجراءات المحددة بالقانون واللائحة التنفيذية

موعد تقديم الشكوى الفنى	البت فيها	موعد تقديم الشكوى المالى	البت فيها
/ /	/ /	/ /	/ /

الجدول الزمنى المتوقع لسير اجراءات الطرح والترسية والتعاقد

فتح المظاريف الفنية	البت الفنى	فتح المظاريف المالية	البت المالى	الترسية واصدار امر التوريد
/ /	/ /	/ /	/ /	/ /

29- يجب الا يتضمن العطاء عبارات غامضة فى المعنى يصعب تفسيرها

30-يلتزم الطرفان بقبول التعديلات التى يدخلها مجلس الدولة على مشروع العقد لدى مراجعته

31- الغرامات والجزاءات : التأخير في تنفيذ العقد طبقا لحكم المادة 48 من القانون " إذا تأخر المتعاقد أثناء تنفيذ العقد عن الميعاد المحدد له بالجدول الزمنى أو مدة التنفيذ المحددة بالعقد، جاز للسلطة المختصة لدواعي المصلحة العامة إعطاؤه مهلة لإتمام التنفيذ دون تحصيل مقابل للتأخير منه إذا كان التأخير راجعا لسبب خارج عن إرادته .

وفي حالة عدم الالتزام بالتنفيذ، لسبب راجع للمتعاقد، يحصل مقابل للتأخير يحسب من بداية المهلة دون حاجة إلى تنبيه أو إنذار أو اتخاذ أي إجراء آخر وفقا للآتي :

( 16 )

في باقي العقود بما لا يجاوز مجموع مقابل التأخير نسبة (3%) من قيمة العقد إذا لم تتجاوز مدة التأخير نسبة (10%) من المدة الكلية للعقد، ويزيد مقابل التأخير إلى نسبة (5%) إذا جاوزت مدة التأخير ذلك .  
ويحسب مقابل التأخير من قيمة الجزء المتأخر فقط إذا رأت الجهة الإدارية أن الجزء المتأخر لا يمنع الانتفاع بما تم توريده أو تنفيذه بشكل مباشر أو غير مباشر على الوجه الأكمل في المواعيد المحددة، أما إذا رأت أن الجزء المتأخر يمنع الانتفاع بما تم توريده أو تنفيذه فيكون حساب مقابل التأخير من القيمة الإجمالية للعقد وفي جميع حالات تحصيل مقابل التأخير، يكون الإعفاء منه بقرار من السلطة المختصة إذا تبين أن التأخير لأسباب خارجة عن إرادة المتعاقد، وللسلطة المختصة في غير هذه الحالة إعفاء المتعاقد من مقابل التأخير

جزنيا أو كليا إذا لم ينتج عن التأخير ضرر، ويجوز للسلطة المختصة استطلاع رأي إدارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة إذا ارتأت ذلك .

الغرامات والجزاءات : التأخير في تنفيذ العقد طبقا لحكم المادة 98 من اللائحة التنفيذية

(أ) إذا لم تتجاوز مدة التأخير نسبة (3%) من المدة الكلية لتنفيذ محل العقد يحصل مقابل تأخير بنسبة (1%) من قيمة العقد، أو من قيمة الجزء المتأخر بحسب الأحوال.

(ب) إذا لم تتجاوز مدة التأخير نسبة (6%) من المدة الكلية لتنفيذ محل العقد يحصل مقابل تأخير بنسبة (2%) من قيمة العقد، أو من قيمة الجزء المتأخر بحسب الأحوال.

(ج) إذا لم تتجاوز مدة التأخير نسبة (10%) من المدة الكلية لتنفيذ محل العقد يحصل مقابل تأخير بنسبة (3%) من قيمة العقد، أو من قيمة الجزء المتأخر بحسب الأحوال.

(د) إذا تجاوزت مدة التأخير نسبة (10%) من المدة الكلية لتنفيذ محل العقد يحصل مقابل التأخير بنسبة (5%) من قيمة العقد، أو من قيمة الجزء المتأخر بحسب الأحوال

32- طبقا لحكم المادة 7 " اللغة العربية هي اللغة المعتمدة في كراسة الشروط والمواصفات والعقود وجميع المحاضر والمراسلات وغيرها من المستندات ذات الصلة بموضوع الطرح والتعاقد.

وفي العمليات التي يتعذر فيها وضع المواصفات الفنية باللغة العربية بمستندات الطرح يجوز أن تكون المواصفات الفنية بلغة أخرى، بناء على رأي اللجنة الفنية المختصة بوضعها في تقريرها متضمنا الأسباب التي أدت إلى ذلك،

وأن تقدم المواصفات الفنية بالعطاءات بذات اللغة الأخرى.

وفي حالة طرح عمليات بالخارج تكون مستندات الطرح بلغة أخرى أو أكثر مع ترجمتها إلى العربية مع ذكر أن النص العربي هو المعول عليه في حالة الخلاف أو الالتباس في مضمونها.

- مواعيد ومكان انعقاد الجلسات يتم ارسال خطابات مسجله بعلم الوصول بالمواعيد والاماكن المحددة لانعقاد الجلسات

( 17 )

34- يجب ان تتوافر لدى اصحاب العطاءات توافر الكفاءة الفنية والمالية وحسن السمعة وعدم صدور احكام نهائية ضده في احدى الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات او فى جرائم التهرب الضريبى او الجمركى

36- اسلوب التقييم : سيتم تقييم العروض المقدمة وفقا لنظام (القبول او بالرفض حسب دراسة العطاءات فنيا او ماليا وتتم الترسية وفقا لاجمالي العطاء المستوفى الافضل شروطا والاقل سعرا شروط تطبيق افضلية المنتج المحلى اعلا لحكم المادة 35 " يجب استبعاد العطاءات غير المطابقة للشروط والمواصفات طبقا لاحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية، والشروط والمواصفات والمتطلبات المحددة بكراسة الشروط والمواصفات .

وتتم ترسية المناقصة أو الممارسة على صاحب العطاء الأفضل شروطا والأقل سعرا ، وذلك بعد توحيد أسس المقارنة بين العطاءات من جميع النواحي الفنية والمالية، مع الأخذ في الاعتبار العناصر التي تؤثر في تحديد القيمة المقارنة للعطاءات بحسب ظروف موضوع التعاقد وطبيعته .

ولا يجوز التعديل في هذه الشروط بعد الموعد المحدد لفتح المظاريف الفنية .

وإذا تبين للجنة البت أن العطاء الأقل سعرا منخفض انخفاضا غير عادي مقارنة بالعطاءات الأخرى والقيمة التقديرية، وجب عليها طلب تفاصيل العطاء المقدم كتابة، فإذا تبين لها من دراسة ما قدمه من تفاصيل

ومعلومات أن العرض المقدم منه ما يزال يثير الريبة ويتعذر التنفيذ به توصي اللجنة باستبعاده، ويتعين أن توثق اللجنة كل ما يتخذ من إجراءات أدت إلى ذلك، ووفقا لما تنظمه اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

وترفع اللجنة محضرها متضمنا قراراتها وتوصياتها للسلطة المختصة للاعتداد أو لتقرير ما تراه .

ويجب أن يشتمل قرار الاستبعاد أو الترسية على الأسباب التي بني عليها .

ومع مراعاة حكم المادة (4) من القانون رقم 5 لسنة 2015 في شأن تفضيل المنتجات المصرية في العقود الحكومية، يعد المنتج المقدم عن توريدات مستوفية لنسبة المكون الصناعي المصري أقل سعرا إذا لم تتجاوز نسبة الزيادة فيه (15%) من قيمة أقل عطاء غير مستوف .

ويعد العطاء المقدم عن الخدمات أو الأعمال الفنية التي تقوم بها جهات مصرية أقل سعرا إذا لم تتجاوز نسبة الزيادة فيه (15%) من قيمة أقل عطاء أجنبي، ويستثنى من ذلك العطاءات المقدمة في عقود المشروعات المنصوص عليها في المادة (3) من القانون رقم 5 لسنة 2015 المشار إليه وما تشمله هذه المشروعات أو يكون لازما لها من خدمات أو أعمال فنية .

وفي جميع الأحوال، يخطر صاحب العطاء الفائز بقبول عطائه بموجب خطاب يرسل بخدمة البريد السريع عن طريق الهيئة القومية للبريد، مع تعزيده في ذات الوقت بالبريد الإلكتروني أو الفاكس بحسب الأحوال، كما يخطر

( 18 )

بأقي مقدمي العطاءات كتابة بما انتهت إليه الجهة الإدارية من قرارات مع وجوب إتاحة الفرصة لإيضاح أسباب عدم قبول العطاء لمن يطلب من مقدمي العطاءات.

موعيد جلسة الاستفسارات والإيضاحات اسبوع قبل جلسة فتح المظاريف الفنية تقديم الشكاوى طبقا لحكم المادة 6 من اللائحة التنفيذية للقانون " التعامل مع الشكاوى بالجهة الإدارية تلتزم إدارة التعاقدات بدراسة الشكاوى المقدمة لها، ويجوز لها الاستعانة بمن تراه من المختصين بحسب طبيعة

- الشكاوى المقدمة، وترفع تقريرا مفصلا للسلطة المختصة بنتيجة ما انتهت إليه دراستها من قرارات لاعتمادها وذلك كله خلال مدة لا تتجاوز خمسة أيام من تاريخ استلام الشكاوى المستوفاة. وفي حال صحة الشكاوى يجب أن يتضمن القرار المعتمد من السلطة المختصة التدابير الواجب تنفيذها لإزالة أسبابها واتخاذ أي إجراءات يوصى بها.
- وفور اعتماد السلطة المختصة لقرارات نتيجة دراسة الشكاوى تلتزم إدارة التعاقدات بإخطار مقدم الشكاوى بها، كما يخطر مكتب شكاوى التعاقدات العمومية بتلك القرارات، بالإضافة إلى نشرها على بوابة التعاقدات العامة.
- الفئات المحظور التعامل معها تلتزم الهيئة العامة للخدمات الحكومية بتسجيل من يتم إخطارهم بصدور أحكام نهائية في إحدى الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات، أو في جرائم التهرب الضريبي ، أو الجمركي في سجل قيد أسماء الممنوعين من التعامل معهم، بالإضافة إلى نشر بياناتهم على بوابة التعاقدات العامة.
- لا يجوز للمتعاقد معه التعاقد من الباطن مع مقاول أو متعهد أو مورّد آخر دون الحصول على موافقة مكتوبة من الجهة الحكومية
- يجب على المتقدم / الشركة / المقاول تقديم صحيفة حالة جنائية (فيش وتشبيه ) رسمية ومميكنة للمتقدم ( في حالة كان المتقدم فرداً) او للأشخاص المسؤولين او مدير الشركة المسئول ( في حالة كان المتقدم شركة او كياناً اعتبارياً
- تم نشر صورة كاملة ومطابقة من كراسة الشروط والمواصفات على بوابة التعاقدات العامة

(19)

## المواصفات الفنية

- توريد سن 1 ، سن 2 ناتج تكسير كسارات لمشروع رصف وتحسين الطرق والوحدة الانتاجية للخلطة الاسفلتية بمحافظة المنيا للعام المالي 2026/2025

حاد الزوايا جيد الإلتصاق بالإسفلت طبقاً للمواصفات الفنية الخاصة بالهيئة العامة للطرق والكبارى لإستعماله فى إنتاج الخلطة الإسفلتية على الساخن بكمية (30000م3) متر مكعب والفئة شاملة بالمتر المكعب ( فقط ثلاثون الف متر مكعب ) .

(20)

الشروط الخاصة المقدمة من صاحب العطاء

\*\*\*\*\*

## (21) فئات الأسعار

\*\*\*\*\*

على مقدمى العطاء مراعاة ما يلى فى إعداد قائمة الأسعار :-

- تكتب الأسعار بالعملة المصرية رقماً وحرفاً ولا يجوز الكشط أو المحو فى جدول الفئات وكل تصحيح فى الأسعار أو غيرها يجب إعادة كتابته رقماً وحرفاً مع التوقيع أمام كل تعديل على أن يستبعد أى عرض لا يراعى ذلك البند مع العلم بأن جميع التعاملات بالجنيه المصرى ولا يجوز التعامل بغيره .
- فئات الأسعار تشمل وتغطى جميع المصروفات والالتزامات التى يتكبدها مقدم العطاء أيا كان نوعها إلى أن تتم جميع إجراءات الاستلام النهائى بالكامل بصرف النظر عن تقلبات السوق و خلافه .
- الأسعار شاملة ضريبة القيمة المضافة .
- يجب كتابة الأسعار على قائمة الأسعار الموجودة بالكراسة والمختومة بشعار الجمهورية و لن يلتفت إلى أى عطاء مخالف لذلك وعلى أن يتم ختمه بخاتم الشركة .

(22)

محافظة المنيا - الديوان العام  
مشروع رصف وتحسين الطرق والوحدة  
الانتاجية للخلطة الاسفلتية بمحافظة المنيا

قائمة أثمان  
\*\*\*\*\*

لعملية / توريد سن 1 ، سن 2 ناتج تكسير كسارات لمشروع رصف وتحسين الطرق  
والوحدة الانتاجية للخلطة الاسفلتية بمحافظة المنيا للعام المالي 2026/2025  
\*\*\*\*\*

م	بيان الأعمال	الكمية	مكان التوريد	كمية التوريد		
					السعر	الجملة
1	أعمال توريد سن 1، سن 2 ناتج تكسير الكسارات حاد الزوايا جيد الالتصاق بالإسفلت طبقاً للمواصفات الفنية الخاصة بالهيئة العامة للطرق والكبارى لاستعماله فى إنتاج الخلطة الإسفلتية على الساخن	30000 م3	التوريد بالخلطة الإسفلتية بالمنطقة الصناعية بالمنيا	25000 م3		
			التوريد بالخلطة الإسفلتية بالبهنسا بنى مزار	5000 م3		

نموذج

( عقد توريد )

\*\*\*\*\*

اسم الجهة / مشروع رصف وتحسين الطرق والوحدة الانتاجية للخلطة الاسفلتية بمحافظة المنيا

الموضوع عملية / توريد سن 1 ، سن 2 ناتج تكسير كسارات بوحدة الرصف والانشاءات بمحافظة المنيا للعام المالي  
2026/2025

بإجمالى بمبلغ جنيتهاً فقط جنيتهاً لاغير) . مناقصة عامة : / / 2025م .

رقم العقد :

أنه فى يوم الموافق / / 2025م حرر هذا العقد بين كلاً من :-

اسم الجهة / مشروع رصف وتحسين الطرق والوحدة الانتاجية للخلطة الاسفلتية بمحافظة المنيا  
ويمثلها السيد / - بصفته المشرف على اعمال مشروع رصف وتحسين الطرق والوحدة الانتاجية للخلطة الاسفلتية  
بمحافظة المنيا

( طرف أول )

ومقرها : بمقر مشروع رصف وتحسين الطرق والوحدة الانتاجية للخلطة الاسفلتية بمحافظة المنيا - بالمنطقة الصناعية - بالمطاهرة -  
شرق النيل

أو : خلف مديرية الطرق والنقل بالمنيا بشارع المتفرع من شارع عبد العال الجارحى (الجيش سابقا )

إسم المقاول :

بصفته : المقاول /

بطاقة رقم : سجل مدني : بطاقة ضريبية رقم :

صادرة بتاريخ : مأمورية ضرائب : ملف ضريبي رقم :

ومقرها :

( طرف ثاني )

#### بند تمهيدى

حيث أن الطرف الأول أبدى رغبته في التعاقد على تنفيذ ..... ، وذلك بغرض تلبية احتياجاته بما يمكنه من تحقيق أهدافه بكفاءة وفعالية ويضمن انتظام سير العمل، ووفقاً لما تم تخصيصه من اعتمادات مالية، وحيث أبدى الطرف الثاني استعداده للقيام بذلك وإتمامه وفقاً للشروط والمواصفات وأية متطلبات أخرى وكما هو منصوص عليه بكراسة الشروط والمواصفات و(العطاء ) المقدم منه، والذي قبله الطرف الأول.

وفى ضوء اعتماد السيد اللواء الدكتور السكرتير العام لاجراءات طرح العملية / توريد سن 1 ، سن 2 ناتج تكسير كسارات بوحدة الرصف والانشاءات بمحافظة المنيا للعام المالي 2026/2025 ووفقا لاحكام القانون رقم 182 لسنة 2018 ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم 692 لسنة 2019 والاعلان وكراسة الشوط والموصفات المنشورين على بوابة التعاقدات العامة بشأن المناقصة العامة لتنفيذ الموضوع عملية / توريد سن 1 ، سن 2 ناتج تكسير كسارات بوحدة الرصف والانشاءات بمحافظة المنيا للعام المالي 2026/2025

ووفقا لما تضمنته كراسة الشروط الخاصة بموضوع العقد وما اوصت به لجنة البت واعتماد السلطة المختصة لتوصية اللجنة والتي فتحت مظاريفها بجلسة / / 2025

ووفقا لما تضمنته كراسة الشروط والمواصفات الخاصة بموضوع هذا العقد، وما اوصت به (لجنة البت في المناقصة ) بجلستها المعقودة يوم ..... الموافق ..... من قبول (العطاء ) المقدم من الطرف الثاني بمبلغ (.....) (فقط وقدره .....)، والذي تمت الترسية بناء عليه،

باعتباره (الأفضل شروط والأقل سعرا ) ومطابقته للشروط والمواصفات الفنية واعتماد السلطة المختصة لتوصية اللجنة بتاريخ .....

وبعد أن أقر الطرفان بأهليتهما وصفتهما للتعاقد اتفقا على الآتي:

## ( البند الأول )

يُعتبر التمهيد السابق ، وكراسة الشروط والمواصفات التي تم التعاقد بناء عليها ، والعطاء المقدم من الطرف الثاني والمقبول من الطرف الأول ، وكافة المكاتبات والمراسلات والرسومات وغيرها من الأوراق والمستندات المتبادلة بين الطرفين، ومحاضر (لجنة البت في المناقصة)، وأمر التوريد المؤرخ...../...../.....، جزءا لا يتجزأ من هذا العقد ومتما ومكملا لأحكامه.

## ( البند الثاني )

تعتبر الملاحق التالية والمرفقة بهذا العقد جزءا لا يتجزأ منه:

ملحق (١): وصف موضوع العقد.

ملحق (٢): الاشتراطات الخاصة

ملحق (٣): التزامات طرفي التعاقد.

## ( البند الثالث )

يلتزم الطرف الثاني بتنفيذ محل هذا العقد وفقا للممارسات الجيدة وأفضل المعايير المتعارف عليها وطبقا للمواصفات الفنية والكميات والأسعار الموضحة بعد وبقائمة إجمالية قدرها (.....) (فقط وقدره.....) شاملة كافة الضرائب والرسوم والتكاليف والنفقات ذات الصلة وذلك على النحو التالي:

رقم البند	الصف	الوحدة	الكمية	سعر الوحدة	القيمة الإجمالية
إجمالي ثم من الشراء مبلغ وقدره..... (فقط و قدره.....) (شامل ضريبة القيمة المضافة )					

## ( البند الرابع )

سدد الطرف الثاني مبلغا إجماليا مقداره (.....) (فقط وقدره.....) بما يعادل نسبة (5%) من إجمالي هذا العقد كتأمين نهائي، وذلك (بخطاب الضمان بحساب الطرف الأول رقم..... بينك..... / خصما من مستحقته الصالحة للصرف من عملية أخرى لدى الطرف الأول في الوقت المحدد للسداد / خصما من مستحقته الصالحة للصرف لدي..... بموجب خطابها رقم..... المؤرخ..... المقدم في الوقت المحدد للسداد / حجز من مستحقته في حالة الاتفاق المباشر) ويظل هذا التأمين سارية طوال مدة العقد بما فيها مدة الضمان.

## البند الخامس

يلتزم الطرف الثاني بتوريد الكميات والأصناف محل العقد بمخازن ..... وعنوانها ..... وعلى نفقته الخاصة على أن يتم التوريد خلال مدة ..... تبدأ من (اليوم التالي لإخطاره بأمر التوريد / .....)، كما يلتزم بأن يقدم فاتورة الأصناف الموردة من أصل وصورتين، وفي حالة إخطاره بتسليم الأصناف في غير هذا العنوان يلتزم بأن يرفق مع الفواتير مستندات تثبت قيمة مصروفات النقل الإضافية التي تحملها فعليا لردّها إليه.

## ( البند السادس )

يحدد الطرف الأول موعدا لاتعداد اجتماع لجنة فحص الأصناف الموردة من الطرف الثاني، وإذا رفضت اللجنة صنفا أو أكثر من الأصناف الموردة أو وجدت فيها نقص أو مخالفة للمواصفات أو المتطلبات أو العينات المعتمدة وجب على الطرف الأول إخطار الطرف الثاني بأسباب الرفض كتابة.

ويلتزم الطرف الثاني بسحب الأصناف المرفوضة وتوريد بدل منها خلال مدة لا تجاوز سبعة أيام من تاريخ اليوم التالي لإخطاره، فإذا تأخر في سحبها فيحق للطرف الأول تحصيل مصروفات تخزين منه بواقع (5%) من قيمة الأصناف المرفوضة عن كل أسبوع تأخير أو جزء منه وبحد أقصى أربعة أسابيع وبعد انتهاء تلك المدة يحق للطرف الأول اتخاذ إجراءات بيعها لحساب الطرف الثاني، ويخصم من الثمن ما يكون مستحقة للطرف الأول ويكون البيع وفقا الأحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم 6٩٢ لسنة ٢٠١٩.

## ( البند السابع )

يلتزم الطرف الأول باستلام الأصناف محل هذا العقد في المواعيد المحددة، وذلك حال مطابقتها للمواصفات والشروط المتفق عليها، ويحق للطرف الثاني حال تقاعس الطرف الأول عن الاستلام التقدم بطلب للسلطة المختصة لتشكيل لجنة محايدة لدراسة أسباب التقاعس، وصورة منه لمكتب شكاوى التعاقدات العمومية وذلك للمتابعة.

## ( البند الثامن )

يضمن الطرف الثاني الأصناف الموردة محل هذا العقد وذلك لمدة ..... تبدأ من تاريخ .....

## ( البند التاسع )

يلتزم الطرف الأول بأن يسدد للطرف الثاني ثمن الأصناف الموردة فعليا خلال مدة لا تجاوز (٣٠) يوما تحسب من تاريخ الفحص والقبول والاعتماد، وذلك على حسابه رقم ..... بالبنك.....

وفي حالة عدم وفاء الطرف الأول بالمبالغ المستحقة في المواعيد المحددة يلتزم بأن يؤدي للطرف الثاني ما يعادل تكلفة التمويل لقيمة المطالبة عن فترة التأخير وفقا لسعر الائتمان والخصم المعلن من البنك المركزي وقت المحاسبة شريطة تقديم الطرف الثاني مستندات رسمية بالمبلغ المطالب به

## ( البند العاشر )

لا يجوز للطرف الثاني أثناء تنفيذ هذا العقد أن يقوم بتغيير من عهد إليهم ووافق عليهم الطرف الأول بتنفيذ بعض بنوده من الباطن دون موافقة الطرف الأول.

ويظل الطرف الثاني وحده مسئولاً عن أية أفعال أو أعمال أو أخطاء في تنفيذ العقد، كما يلتزم باطلاع من عهد إليهم بتنفيذ بعض بنود العملية من الباطن على ما يخصهم من شروط العقد.

( البند الحادى عشر )

أتفق الطرفان على بذل أقصى جهد للالتزام ببنود التعاقد طوال مدة تنفيذه طبقاً لما اشتمل عليه وبطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية، وفي حالة حدوث خلاف بينهما أثناء تنفيذه يتم عقد اجتماع مع مسئول إدارة العقد أو ممثل الجهة الإدارية بحسب الأحوال خلال مدة خمسة عشر يوماً من تاريخ ظهور الخلاف وذلك لمناقشته، واتخاذ الإجراءات الآتية:

فحص شروط التعاقد بكل دقة واتخاذ الحل المناسب للمشكلة.

قيام إدارة التعاقدات بإعداد تصور عن موضوع الخلاف وتقديم رأى فني ومالي وقانوني للسلطة المختصة، ويجوز لها الاستعانة باستشاري متخصص للمساعدة في دراسة الخلاف وتقديم الرأى.

تسوية الخلاف الذي نشأ بالطرق الودية بما لا يخل بحقوق والتزامات طرفي العقد، وإذا ترتب على التسوية الودية أي أعباء مالية فيتم عرضها على السلطة المختصة للموافقة عليها بعد تقديم كافة المستندات والبيانات والمبررات لتسوية الخلاف.

وفي جميع الحالات يلتزم طرفي التعاقد بالاستمرار في تنفيذ التزاماتهما الناشئة عن هذا العقد.

( البند الثانى عشر )

أقر الطرف الثاني بحق الطرف الأول في أن يقوم بنفسه أو بواسطة أي شخص أو جهة يحددها الطرف الأول وبحسب طبيعة العملية المرور أو التفتيش أو مراقبة التنفيذ على محل هذا العقد وفي أي وقت دون حاجة الى إخطار أو إذن مسبق.

وفي حالة اكتشاف مخالفة الطرف الثاني لأي التزام يحق للطرف الأول توقيع أي من الإجراءات المنصوص عليهما في البند العشرون من هذا العقد.

( البند الثالث عشر )

إذا طرأ من المستجدات بعد إبرام العقد ما يوجب تعديل حجم التعاقد يكون للطرف الأول أن يعدل كميات أو حجم العقد بالزيادة أو النقص وبما لا يجاوز (15%) من كمية كل بند بذات الشروط والأسعار دون أن يكون للطرف الثاني الحق في المطالبة بأي تعويض عن ذلك، ويجب في جميع حالات تعديل العقد الحصول على موافقة السلطة المختصة، ووجود الاعتماد المالي اللازم، وأن يصدر التعديل خلال مدة تنفيذ العقد ولا يدخل فيها مدة الضمان، وألا يؤثر ذلك على أولوية المتعاقد في ترتيب عطائه، وأن تعدل مدة هذا العقد إذا تطلب الأمر ذلك بالقدر الذي يتناسب وحجم الزيادة أو النقص. كما يلتزم الطرف الثاني بتحمل كافة الضرائب والرسوم والدمغات وغيرها التي تستحق على هذا العقد من تاريخ توقيعه وسدادها في مواعيدها المحددة قانوناً.

( البند الرابع عشر )

إذا تأخر الطرف الثاني في تنفيذ هذا العقد عن الميعاد المحدد به لأسباب خارجة عن إرادته يجوز للطرف الأول اعطائه مهلة بما لا يجاوز ..... من المدة الأصلية للتنفيذ دون توقيع مقابل تأخير، وفي حالة تأخره لأسباب راجعة إليه فيوقع عليه مقابل تأخير يحسب من بداية المهلة وفقاً للآتي: ..... ولا يخل توقيع مقابل التأخير بحق الطرف الأول في الرجوع على الطرف الثاني بكامل التعويض المستحق عما أصابه من أضرار بسبب التأخير

( البند الخامس عشر )

يحظر على الطرف الثاني التنازل للغير عن العقد كلياً أو جزئياً.

أقر الطرف الثاني عند توقيعه على هذا العقد بعدم صدور أحكام نهائية ضده في إحدى الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات، أو في جرائم التهرب الضريبي، أو الجمركي.

#### ( البند السابع عشر )

يلتزم الطرف الثاني والعاملون لديه بالمحافظة على سرية وخصوصية ما يحصلون عليه من بيانات أو مستندات أو معلومات أياً كانت طبيعتها تكون متعلقة بالعقد ويتعهد بعدم إفشائها للغير دون موافقة الطرف الأول الكتابية، وذلك طوال مدة سريان العقد أو بعد انتهائه أو إنهائه أو فسخه، ويعد الإخلال بمبدأ السرية والخصوصية بمثابة إخلال جسيم بشروط العقد ودون الإخلال بأية عقوبة مقررة في هذا الشأن.

#### ( البند الثامن عشر )

يلتزم الطرف الثاني بتحمل كافة الضرائب والرسوم وغيرها التي تستحق على هذا العقد من تاريخ توقيعه وسدادها في مواعيدها المحددة قانوناً.

#### ( البند التاسع عشر )

تظل الأسعار ثابتة دون أي زيادة طوال مدة التنفيذ وحتى انتهاء العمل بالكامل وإذا ظهرت أي أعمال مستجدة خارج نطاق المقايسة لا تشملها جدول الكميات للبنود والمواصفات المطروحة يتم المحاسبة عليها باتفاق الطرفين بعد تحليل أسعارها ومناسبتها لأسعار السوق المحلي .

#### ( البند العشرون )

قبول الطرفان عرض مشروع العقد بعد الترسية على إدارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة للمراجعة وقبول ما انتهى إليه تلك المراجعات والتعديلات

#### ( البند الواحد والعشرون )

يفسخ هذا العقد تلقائياً في الحالات الآتية:

1. إذا تبين أن الطرف الثاني استعمل بنفسه أو بواسطة غيره الغش أو التلاعب في تعامله مع الطرف الأول أو في حصوله على العقد.
2. إذا تبين وجود تواطؤ أو ممارسات احتيالية أو فساد أو احتكار من قبل الطرف الثاني.
3. إذا أفسس الطرف الثاني أو أعسر.

#### ( البند الثاني والعشرون )

في حالة إخلال الطرف الثاني بأي شرط جوهري من شروط التعاقد، يحق للطرف الأول فسخ العقد أو تنفيذه على حساب الطرف الثاني وفي الحالتين يكون التأمين النهائي من حق الطرف الأول كما يكون له أن يخضم ما يستحقه وقيمة كل خسارة تلحق به من أي مبالغ مستحقة أو تستحق للطرف الثاني لديه، وفي حالة عدم كفايتها يحق للطرف الأول خصمها من مستحقاته لدى أي جهة إدارية أخرى أياً كان سبب الاستحقاق، دون حاجة إلى اتخاذ أي إجراءات قضائية، وذلك كله مع عدم الإخلال بحق الطرف الأول في الرجوع على الطرف الثاني قضائياً بما لم يتمكن من استيفائه من حقوق بالطريق الإداري، ولا يحق للطرف الثاني المطالبة باسترداد ما سبق سداده للطرف الأول.

## ( البند الثالث والعشرون )

يسرى على هذا العقد أحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم 6٩٢ لسنة ٢٠١٩، وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا العقد.

## البند الرابع والعشرون

يتم تسوية المنازعات والخلافات التي تنشأ أثناء التنفيذ وفقاً للطرق والشروط والأحكام المنصوص عليها في المادة (91) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨، مع مراعاة ضرورة الحصول على موافقة الوزير المختص في حالة اللجوء إلى التحكيم.

(في حالة اللجوء إلى تسوية النزاع قضائياً وكان المتعاقد معه شخصاً اعتبارياً خاصاً يكون البند على النحو التالي) تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل في أي نزاع ينشأ عن تنفيذ هذا العقد.

(في حالة اللجوء إلى تسوية النزاع قضائياً وكان المتعاقد معه شخصاً اعتبارياً عاماً يكون البند على النحو التالي) تختص الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بمجلس الدولة بالفصل في كافة المنازعات التي قد تنشأ عن تنفيذ أو تفسير هذا العقد.

## البند الخامس والعشرون

يلتزم الطرف الثاني بأن يبذل أقصى جهد لتنفيذ التزاماته التعاقدية، وفي حالة إخلاله بأي شرط جوهرى من شروط التعاقد، فعلى الطرف الأول استنفاد كافة البدائل الممكنة للوصول إلى حلول تتفق مع شروط العقد وفى حالة عدم إمكانية التوصل إلى حلول منطقية، يحق للطرف الأول فسخ العقد أو تنفيذه على حساب الطرف الثاني بالشروط والمواصفات ذاتها المعن عنها والمتعاقد على أساسها، وفي الحالتين يصبح التأمين النهائي من حق الطرف الأول، كما يكون له أن يخضم ما يستحقه من مقابل التأخير وقيمة كل خسارة تلحق به، وبما في ذلك فروق الأسعار والمصاريف الإدارية، وذلك من أية مبالغ مستحقة أو تستحق للطرف الثاني لديه، وفي حالة عدم كفايتها يلجأ إلى خصمها من مستحقاته لدى أية جهة إدارية أخرى أياً كان سبب الاستحقاق دون حاجة إلى اتخاذ أية إجراءات قضائية، وذلك كله مع عدم الإخلال بحقه في الرجوع عليه قضائياً بما لم يتمكن من استيفائه من حقوق بالطريق الإداري.

## البند السادس والعشرون

أقر الطرفان بأن العنوان المبين قرين كل منهما يصدر هذا العقد هو المحل المختار لهما، وأن جميع المكاتبات والمراسلات والإعلانات والإخطارات التي توجه أو ترسل أو تعلن أو تخطر عليه تكون صحيحة ومنتجة لكافة آثارها القانونية، وفي حالة تغيير أحد الطرفين لعنوانه يتعين عليه إخطار الطرف الآخر بهذا العنوان الجديد خلال خمسة عشرة يوماً، بخطاب مسجل بعلم الوصول، وإلا اعتبرت مكاتباته ومراسلته وإعلاناته وإخطاراته على هذا العنوان صحيحة ومنتجة لكافة آثارها القانونية

## البند السابع والعشرون

تحرر هذا العقد من أصل وأربعة نسخ، سلمت إحداها إلى الطرف الثاني، واحتفظ الطرف الأول بالأصل والنسخ الأخرى، للعمل بمقتضاها عند اللزوم.

## البند الثامن والعشرون

يخضع هذا العقد لأحكام التشريعات المصرية، وتسرى عليه أحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم 182 لسنة 2018 ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم 692 لسنة 2019 فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا العقد، كما تسرى عليه أحكام قانون القانون المدني الصادر بالقانون رقم 131 لسنة 1948م وأحكام القانون رقم 5 لسنة 2015م بشأن تفضيل المنتجات المصرية في العقود الحكومية، وأحكام قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 4498 لسنة 2023م بشأن رفع كفاءة الانفاق الحكومي وتعظيم الإيرادات.

(في حالة ما اذا كان التعاقد مع شخص طبيعي او اعتباري خاص يكون نص البند على النحو التالي)  
"تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل في كافة المنازعات التي قد تنشأ عن تنفيذ أو تفسير أي بند من بنود هذا العقد".

(وفي حالة ما اذا كان التعاقد مع شخص اعتباري عام يكون نص البند على النحو التالي)  
"تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بالفصل في كافة المنازعات التي قد تنشأ عن تنفيذ أو تفسير أي بند من بنود هذا العقد".

في حالة القضاء ببطلان أي بند أو فقرة من بنود او فقرات هذا العقد تبقى باقي بنود العقد وفقراته سارية وملزمة للطرفين ومنتجة لكافة آثارها العقدية والقانونية ما لم تكن مرتبطة بما قضي ببطلانه من بنود وفقرات ارتباطاً لا يقبل التجزئة ، او تكون اثرأ من اثارها.

#### البند الثلاثون

أقر الطرفان بأن العنوان المبين قرين كل منهما بصدر هذا العقد هو المحل المختار لهما، وأن كافة المكاتبات والمراسلات والإعلانات والإخطارات والإنذارات القضائية التي توجه أو ترسل أو تعلن أو تخطر عليه تكون صحيحة ومنتجة لكافة آثارها القانونية والعقدية، وفي حالة تغيير احد الطرفين يتعين عليه اخطار الطرف الاخر بالعنوان الجديد خلال خمسة عشر يوماً، بخطاب مسجل يعلم الوصول، وإلا اعتبرت مكاتباته ومراسلته وإعلاناته وإخطاراته وإنذاراته على هذا العنوان صحيحة ومنتجة لكافة آثارها القانونية والعقدية.

الطرف الأول	الطرف الثاني
الاسم:	الاسم:
الصفة:	الصفة:
التوقيع:	التوقيع:
التاريخ:	التاريخ:

\*\*\*\*\*

ملحوظة :-

تم أفراغ هذا العقد في الصيغة القانونية التي أقرتها إدارة الفتوى بمجلس الدولة بفتوى ملف رقم 248/1/35 سجل رقم 2025/2024/559 ووصيات اللجنة الثالثة لقسم الفتوى وذلك بجلستها المنعقدة في 28 / 3 / 2020، ووافق عليه مجلس الوزراء بجلسته المعقودة في 20 / 5 / 2020